

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 210 @ .

10 - الإتيان بصيغة الجزم في الحديث الصحيح والحسن دون الضعيف .
قال النووي في شرح مسلم : () قال العلماء ينبغي لمن أراد رواية حديث أو ذكره أن ينظر ، فإن كان صحيحاً أو حسناً قال : () قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعله ، أو نحو ذلك من صيغ الجزم () ؛ وإن كان ضعيفاً فلا يقل : قال أو فعل أو أمر أو نهى وشبه ذلك من صيغ الجزم ، بل يقول : روى عنه كذا أو جاء عنه كذا أو يروي أو يذكر أو يحكي أو بلغنا وما أشبهه () . .

وقال في شرح المذهب : () قالوا صيغ الجزم موضوعة للصحيح أو الحسن ، وصيغ التمرير لسواهما . وذلك أن صيغة الجزم تقتضى صحتها من المضاف إليه ، فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح ، وإلا فيكون الإنسان في معنى الكاذب عليه ، وهذا الأدب أخل به جماهير الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، بل جماهير أصحاب مطلقاً ، ما عدا حذاق المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ، فإنهم يقولون كثيراً في الصحيح : () روى عنه () . وفي الضعيف : () قال ، وروي فلان ، وهذا حيد عن الصواب () انتهى . * * *

11 - متى يقول الراوي () أو كما قال () ؟ .

قال النووي : () ينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظه فقرأها على الشك أن يقول عقيبها : أو كما قال ؛ وكذا يستحب لمن روى بالمعنى أن يقول بعده : أو كما قال ، أو نحو هذا ، كما فعلته الصحابة فمن بعدهم ، وإني أعلم . وقد روى الدارمي في مسنده في باب () من هاب ألفتيا مخافة السقط () آثاراً كثيرة في ذلك ، فمن فليرجع إليه () . * * *

12 - السر في تفرقة البخاري بين قوله : حدثنا فلان ، وقال لي فلان .

لا يخفي أن البخاري رحمه الله احتاط لصحيفة ما لم يحتط لغيره من مصنفاته ، فإنه التزم فيه غاية الصحة ؛ فربما عبر في صحيحه يقول : () وقال لي علي بن عبد الله ، يعني